



الجلسة ٥٢٩٢

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك (رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد ديسوف
	الأرجنتين السيد مايورال
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد أيدوهو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية ترازيا المتحدة السيد ماهيغا
	الدانمرك السيدة لوي
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد بولتن
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس

مجلس الأمن (S/2005/662)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2005/662)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعترز، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة في لبنان.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد عساكر (لبنان) والسيد المقداد (الجمهورية العربية السورية) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ديتليف ميليس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/662، التي تتضمن رسالة من الأمين العام، مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

واسترعي انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى الوثيقة S/2005/651، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان.

أعطي الكلمة الآن للسيد ديتليف ميليس، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

السيد ميليس (تكلم بالانكليزية): لقد كان الهجوم الإرهابي الذي وقع بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأدى إلى مقتل السيد رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين، حدثا هاما للغاية في تاريخ لبنان. وحدثت المأساة بينما كان البلد يبدأ بتضميد جراح حرب أهلية طويلة. وأود أولا أن أشيد بذكرى جميع الضحايا وأن أقر بمعاناة الأسر المكرومة.

في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الذي شكلت بموجبه لجنة تحقيق دولية مستقلة. وعينت اللجنة لكي تكون آلية مساندة للسلطات القضائية والأمنية اللبنانية بغية التحقيق في الاغتيال.

الماضي وتنحية الحرس القديم جانباً. ومن جهة أخرى، فإن ما أبداه المجتمع الدولي من حرص شديد ودعم قيم في ما يتعلق بالشؤون اللبنانية كان مشجعاً.

وقد أقامت اللجنة علاقات عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية، وأبقت على قنوات الاتصال مفتوحة مع كل الأطراف. واتخذت ترتيبات مع السلطات السياسية لتيسير عملنا وتوفير الدعم المعنوي والمادي الذي تمس حاجة اللجنة إليه. وعقدت اجتماعات منتظمة مع السلطات القضائية لتبادل المعلومات المستكملة والملفات والبيانات والأدلة الجديدة. وتم الاتفاق على خطط للمراحل المقبلة من التحقيق، وقدمت قوائم الشهود إلى السلطات اللبنانية لاستدعائهم للاستجواب. ومع السلطات الأمنية، أجريت عمليات المداهمة والبحث في آن واحد. ومن أبرز الأمثلة تلك العملية المشتركة التي قامت بها لجنة التحقيق الدولية المستقلة وقوات الأمن الداخلي بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لمداهمة وتفتيش منازل مسؤولي الأمن الكبار السابقين، الذين ألقوا السلطات اللبنانية القبض عليهم في وقت لاحق.

وبفضل دعم السلطات اللبنانية ومشاركتها النشطة، تمكنا من دمج أعمالنا معاً، كما توخى مجلس الأمن في نيسان/أبريل. أما المساعدة القيمة التي قدمتها المنظمات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة، إلى جانب منظمات دولية أخرى، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، فكانت فائقة الأهمية. ووفر العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خبرات أسهمت بدرجة كبيرة في تسليط الضوء على مجالات رئيسية للتحقيق. وبالنيابة عن كل أعضاء اللجنة، أود أن أعرب لهم جميعاً عن خالص شكري وعميق امتناني.

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدمت تقرير اللجنة إلى الأمين العام. إن أساليب عملنا والنتائج

وقبل الدخول في تفاصيل هذه التجربة الفريدة وغير المسبوقة - بمعايير الأمم المتحدة - أود أن أعرب عن صادق شكري للأمين العام ولأعضاء مجلس الأمن الذين، بتعييني، أظهروا لي ولفريقي الثقة والائتمان، اللذين استمدت منهما القوة خلال الأشهر الخمسة التي قضيتها في لبنان واللذين ما فتئا يشكلا مصدر ارتياح وتشجيع. وأتقدم بشكري الصادق أيضاً إلى الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية على دعمهما الثابت وثقتهم التامة.

لقد أصبحت اللجنة، التي أنشئت بالاتفاق الكامل مع حكومة لبنان، تعمل بصورة كاملة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتمشيا مع نص وروح القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، وقعت اللجنة وحكومة لبنان على مذكرة تفاهم تحدد طرائق التعاون بين الطرفين.

وبعد تحديد إطار العمل والتعاون منذ البداية، تمكنت اللجنة من المضي قدماً في تحقيقها. وشكلت بعثة تقصي الحقائق التي أنشئت من قبل بقيادة السيد بيتر فيتزجيرالد والملفات المرفقة مصدراً قيماً للمعلومات خلال المرحلة المبكرة من العمل. وإضافة إلى ذلك، فقد عولنا بقدر كبير على الملف اللبناني للقضية المؤلف من ٨٠٠٠ صفحة جرى تسليمه إلى اللجنة لكي تدرك أبعاد هذه القضية، وتضع قائمة أولية بأسماء الشهود المحتملين والمشتبه فيهم، وتركز على القرائن المحتملة لمتابعتها.

ويعود الفضل إلى السلطات القضائية والأمنية اللبنانية التي قطعت شوطاً طويلاً من حيث مقدرتها على متابعة التحقيقات. وتبقى هناك بعض المشاكل المتعلقة بثقة الناس. وقبل وقت قصير جداً، أظهرت هذه السلطات مستويات متزايدة من الروح المهنية والكفاءة. ويساعدها في هذا وجود الأمم المتحدة والدعم النشط الذي تقدمه. وما من شك في أنه من بين الأسباب الرئيسية لهذا التغيير الإيجابي تخطي قيود

وفضلاً عن ذلك، ترى اللجنة أن هذا سيتيح فرصة أخرى للسلطات السورية لكي تبدي تعاوناً أكبر وأجدي، ولكي توفر أية أدلة جوهرية ذات صلة بحادث الاغتيال. ولهذا السبب، قد ترغب السلطات السورية في أن تجري، من جانبها، تحقيقها الخاص في اغتيال السيد الحريري في إطار من الانفتاح والشفافية. فمن شأن هذا أن يمكن اللجنة من ملء الفجوات، ويوفر لها صورة أوضح عن منظمي ومرتكبي العمل الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير.

وبصفته رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، فإنني مسؤول أيضاً عن سلامة وأمن أعضاء اللجنة. لذلك، وحيث أن اللجنة ستستمر في عملها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر، لا بد من إيلاء الأولوية لسلامة وأمن أعضائها. ومنذ أن بدأت اللجنة عملها في لبنان، وإلى جانب فريق الأمن الخاص بها، قامت قوات الأمن اللبنانية - أي الجيش والشرطة - بدور رئيسي في كفالة الحماية لأعضاء اللجنة ومقرها. واتخذت إجراءات أمنية غير عادية، ولهذا، فإنني أتقدم إليهما بالشكر نيابة عن جميع أعضاء اللجنة.

ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أنه برغم كل الإجراءات الاحترازية، فإن مستوى المخاطرة الذي كان مرتفعاً بالفعل سوف يزداد، وخاصة بعد صدور التقرير. وأود أن أضيف أن اللجنة قد تلقت عدداً من التهديدات التي يراها فريقنا الأمني الخاص ذات مصداقية.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر أن مجموع عدد المحققين الذين عملوا في اللجنة كان ٣٠ محققاً من ١٧ بلداً مختلفاً من أعضاء الأمم المتحدة. وفريق الصياغة كان يضم أعضاء من ثماني جنسيات مختلفة. وكان من الأمور ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لي أنني حاولت المحافظة على التوازن الجغرافي في تكوين الأفرقة تعزيزاً لمصداقية اللجنة.

والاستنتاجات التي خلصنا إليها محددة في تلك الوثيقة، المعروضة عليكم اليوم في هذه الجلسة الهامة للمجلس. ولا أريد أن أثقل عليكم بتكرار محتوى ذلك التقرير أو بالمزيد من التفاصيل. غير أن هناك عناصر وحقائق أود أن أركز عليها في هذه المرحلة.

حلال ١٣٠ يوماً، قام ٣٠ محققاً من ١٧ بلداً باستجواب أكثر من ٤٠٠ شاهد ومشتبه فيه، واستعرضوا حوالي ٦٠.٠٠٠ وثيقة، وأعدوا أكثر من ١٦٥٠٠ صفحة من الوثائق. وتم جمع ٤٥٠ قطعة من الأدلة. وحُدِّدت بعض الخطوط الرئيسية للتحقيق، ووُضعت أساليب العمل.

ولكن، بالنسبة للقضايا المتعددة الأبعاد والمعقدة مثل القضية قيد البحث، لا يمكن اعتبار أن التحقيق قد اكتمل الآن. ولا بد من إتاحة مزيد من الوقت لإجراء المزيد من التحقيق بشأن ما توصلنا إليه من نتائج والبحث في ما قد يستجد من أدلة. وأذكر أنه من الطبيعي تماماً أن يستغرق التحقيق في قضية من هذا النوع عدة أشهر، إن لم يكن سنوات، للتيقن من تغطية جميع جوانب التحقيق وإعداد ملفات القضية لتقديمها إلى المدعي العام.

وقد طلبت الحكومة اللبنانية مؤخراً تمديد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وبعد الموافقة على التمديد، ستبقى أساليب عمل اللجنة كما هي دون تغيير - أي أن اللجنة ستحافظ على نفس مستوى التعاون مع السلطات اللبنانية، وستسعى إلى تعزيزه، كلما أمكن ذلك. وسوف تقوم اللجنة بإعادة استجواب عدد من الشهود، إلى جانب استجواب شهود جدد حسب سير التحقيق. وسوف تستكمل اللجنة فحص الأدلة المادية التي تم الحصول عليها مؤخراً. وستعمل جاهدة على أن توفر للسلطات اللبنانية كل مساعدة تقنية قد تطلبها.

جوانب الجريمة الإرهابية، وإحقاق العدالة عبر معاقبة المجرمين القتلة أيا كانوا وأينما وجدوا.

ونرحب في هذا السياق، بتمديد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر المقبل، ونؤكد على استمرار تعاون الدولة اللبنانية، بمؤسساتها المعنية كافة، بغية تحقيق الهدف النبيل المنشود. ويشعر لبنان بالارتياح لما جاء في تقرير اللجنة حول الدور الذي قامت به المؤسسات القضائية والأمنية اللبنانية في التعاون البناء مع اللجنة خلال مختلف المراحل التي قطعتها في التحقيق، ونعتبر أن تعزيز أداء هذه المؤسسات هو خطوة أساسية على طريق الورشة الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة، وتطلب في سياقها مؤازرة الأشقاء والأصدقاء.

ويدعو لبنان الأطراف المعنية كافة إلى التعاون الصادق والفعلي مع لجنة التحقيق الدولية التزاما بالقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥). إن التوصل إلى جلاء الحقيقة الكاملة غير المنقوصة، ومعاقبة المجرمين كافة أينما كانوا، إنما يستجيب لتطلعات الشعب اللبناني، كما تعبر عنها الحكومة اللبنانية، ويؤازرها في ذلك المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة اللبنانية، عاكسة بذلك قناعة الشعب اللبناني على مختلف توجهاته، تؤكد أن إحقاق العدالة عبر جلاء الحقيقة الكاملة ومعاقبة المجرمين كافة، إنما يساهم في تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان وفي المنطقة، اللذين نحرص عليهما كل الحرص، ونوليهما أهمية أساسية.

ختاماً، يشكر لبنان الدول الشقيقة والصديقة التي آزرته ولا تزال تؤازره في هذه المرحلة الدقيقة، ويشكر مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، على مواكبتها عمل اللجنة واهتمامها بالأوضاع في لبنان. كما ونكرر الشكر للجنة التحقيق الدولية المستقلة، ورئيسها،

أخيراً، عندما ينتهي التحقيق الشامل، سيترك للسلطات اللبنانية أمر تحديد الطريق الذي ستسلكه فضلاً عن تحديد طبيعة وموقع أية آلية قضائية قد يتم إنشاؤها. وفي هذه الأثناء، فإن السلطات القضائية والأمنية اللبنانية، التي أبدت حسن نية وأثبتت قدرة متنامية على التعامل مع القضية، يمكنها أن تستفيد من كل الدعم القانوني والتقني الذي باستطاعة المجتمع الدولي أن يوفره، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة في لبنان.

السيد عساكر (لبنان): السيد الرئيس، أود بداية أن أتوجه إليكم بالشكر على دعوتي إلى المشاركة باسم لبنان في هذه الجلسة، وأن أعرب عن الشكر لمجلس الأمن على اهتمامه ومتابعته الحثيثة للجريمة الإرهابية التي حصلت بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والتي أدت إلى استشهاد الرئيس رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما.

لقد هددت هذه الجريمة لبنان في أمنه واستقراره، وطاولت شخصية كان لها الفضل الكبير في نهضته وإعادة إعمارها بعد سنوات الحرب. وقد أجمع اللبنانيون حكومة وشعباً على إدانة هذه الجريمة، وأظهروا إصراراً على كشف جوانبها كافة ومعاقبة مرتكبيها. واستجاب مجلس الأمن مشكوراً لهذا المطلب، الذي ما زال موضع إجماع اللبنانيين، وذلك عبر تشكيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بموجب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥).

ويشكر لبنان لجنة التحقيق ورئيسها السيد ديتليف ميليس على العمل الهام الذي قامت به، والجهد الذي بذلته، والمتمثلين بالتقرير الصادر عنها، والذي يعتبر القاعدة الصلبة في سبيل استكمال التحقيق المطلوب للكشف عن جميع

لم يكن هنالك للأسف إلا احتمال واحد هو اتهام سورية، وقبل أن يوارى جثمان الراحل الحريري الثرى.

لن أقدم أمام مجلس الأمن عرضاً تاريخياً للعلاقات التي تربط بين شعبينا وبلدينا في سورية ولبنان، لكنني سأقول بشكل مختصر إن هذين البلدين العربيين المستقلين ارتبطا عبر التاريخ بعلاقات الجوار والقربى والتطلعات والهموم المشتركة. وانطلاقاً من ذلك فإنه لم يكن هنالك إلا سورية لإنقاذ لبنان عندما اندلعت فيه عام ١٩٧٥ حرب أهلية مدمرة مزقت هذا البلد، وألغت دور مؤسساته وفتت جيشه ونسيجه الوطني. ولم يكن إنهاء الحرب الأهلية وإعادة الأمور إلى نصابها بدون تضحيات جسيمة بلغت ما لا يقل عن ثلاثة عشر ألف عسكري سوري من خيرة أبنائنا ذهبوا وقضوا وهم يطفنون نيران الحرب الأهلية في لبنان. إن أمن واستقرار واستقلال وسيادة لبنان أمور كانت دائماً في مقدمة هموم سورية، ولتحقيق ذلك تعاونت سورية مع كل أبناء لبنان المخلصين ومنهم رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، الذي دعم دور سورية في لبنان وكان يعبر دائماً سواء حيث كان داخل السلطة أم خارجها عن إيمانه بدور سورية وتقديره لما قامت به، بما في ذلك قبل دقائق من جريمة اغتياله.

إن ارتكاب هذه الجريمة البشعة هو ضد المبادئ التي تؤمن بها سورية من جهة، وإن هذه الجريمة كانت ضد مصالح سورية بشكل أساسي من جهة أخرى.

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات حول التقرير الذي قدمه السيد ميليس قبل قليل. ونظراً لأن كل فقرة من هذا التقرير تستحق التعليق عليها وتفنيد ما ورد فيها، فإنني سأطرح أمامكم ملاحظاتي باختصار آملاً أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة التقرير في مشاوراتكم اللاحقة.

أولاً، ما أود الإشارة إليه هو أن هذا التقرير متأثر بشكل واضح وأساسي بالأجواء السياسية التي سادت لبنان

على العمل الهام والواعد الذي نأمل استمراره، مساهمة في إحقاق العدالة التي تبقى مطلبنا الأساسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أولاً أهنتكم على ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر، وأتمنى لكم كل النجاح في أداء هذه المهمة. كما عبّر عن تقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم، السفير باها، الممثل الدائم للفلبين، في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأنضم إليكم بالترحيب بوجود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بيننا في هذه الجلسة.

واسمحوا لي أن أعبر لكم عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي للحديث أمام مجلس الأمن قبيل المداولات الهامة التي ستجرونها حول تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وأرغب بداية أن أؤكد لكم أن ما سأضعه بين أيديكم إنما يعكس الحقيقة كما تراها سورية قيادة وشعباً مؤكدين إيماننا بدور الأمم المتحدة واحترامنا لقراراتها.

لقد استهدفت الجريمة المنكرة التي ذهب ضحيتها الرئيس الحريري وحدة لبنان واستقراره، كما استهدفت تضحيات سورية من أجل لبنان والنيل من مكانتها في لبنان وفي المنطقة. وانطلاقاً من ذلك فقد أكدت سورية فور علمها بالجريمة أن الكشف عن الجناة وعمن يقف خلفهم هو ضرورة سورية بمقدار ما هو ضرورة لبنانية. كما أود أن أوضح أن هذا العمل الجبان جاء ليزيد من حدة التصعيد في المنطقة وخاصة من خلال قيام بعض الجهات، بفعل مخطط مسبق مشبوه، أو بفعل سوء النية باستخدام هذه الجريمة استخداماً دنيئاً من أجل تأجيج المشاعر العدائية ضد سورية وتصعيد الاتهامات لها. أليس مستغرباً أن يكون لكل جريمة عدة احتمالات حول مرتكبيها، إلا في هذه الجريمة حيث

أشخاص لهم مواقف سياسية معلنة بقوة ضد سورية مما يفقد هذه الشهادات صدقيتها وحياديتها، في حين يشكك التقرير في شهادات مسؤولين سورين.

رابعاً، يتضمن التقرير سرداً لشهادات ثلاثة أشخاص لم يعرف منهم سوى شخص واحد وهو مزور ومحتال وصدرت بحقه أحكام من السلطات القضائية اللبنانية والسورية. كما أن هذه الشهادات تتناقض من حيث الوقائع مع بعضها البعض، مما يفقد هذه الشهادات الصدقية المطلوبة.

خامساً، إن هذا التقرير بشكله ومضمونه يضع بلدي في دائرة الاتهام قبل أن يستكمل التحقيق، وتشهد على ذلك النتائج التي خلص إليها التقرير تحت عنوان "نتائج تحقيق اللجنة"، حيث تذكر اللجنة بأن عليها متابعة البحث واستكمال التحقيقات في عدد من المحاور التي تعتبر أساسية للتوصل إلى تحديد من قام بهذا العمل الإجرامي. وأنا سعيد أن السيد ميليس أشار في مقدمته إلى هذا الجانب المتعلق بأهمية استمرار التحقيقات خلال الفترة القادمة. وتتابع اللجنة أن ذلك يحتاج إلى وقت ليس بالقصير بدليل ما جاء في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة التي تؤكد فيها أن التحقيق حول هذا العمل الإرهابي ذي الأبعاد الدولية متعددة الأوجه والتشعبات يحتاج عادة إلى أشهر إن لم يكن سنوات لإنهاء وإقامة أرضية صلبة لأي محاكمة محتملة لأي أشخاص متهمين.

وهنا أتوقف لكي أحاطب أولئك الذين يتسابقون لإصدار أحكام مسبقة والدفع باتجاه اتخاذ قرارات وفرض إجراءات، والسعي هنا وهناك لحشد أعضاء من مجلس الأمن لدعم مغالاتهم. وأتساءل عن الأهداف الحقيقية التي يسعون إليها والتي أحزم أهما يمكن أن ترتبط بكل شيء إلا بالوصول إلى الحقيقة التي تسعى سورية والمجتمع الدولي للتوصل إليها.

عقب اغتيال الرئيس الحريري. وهذا واضح في القسم الثاني من التقرير المعنون "الخلفية". فتحت هذا العنوان وفي الفقرتين ٢٥ و ٢٦ وما يليهما انطلق التقرير من إشارة إلى بنية العلاقات السورية - اللبنانية وانعكاس ذلك على الساحة اللبنانية.

ثانياً، ومن المؤسف أن نقرأ في تقرير اللجنة فرضية غريبة تنص على أنه: "ما دام هنالك وجود عسكري وأمني سوري في لبنان فإن جريمة اغتيال الحريري لا يمكن أن تتم إلا بعلم مسبق من السلطات الأمنية السورية واللبنانية". وعلى هذا الأساس يبني التقرير في فقرته الثامنة فرضية اتهام سورية، وبالتالي ما الذي يمكن أن يقال عن جرائم الإرهاب الكبرى التي حدثت، للأسف، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ في مدريد، وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ في لندن، وغيرها وغيرها الكثير من الأعمال الإرهابية، رغم كل ما لدى تلك البلدان من أجهزة استخبارية وأمنية عالية الكفاءة! وتصبح الفرضية في الفقرة ١٢٣: "هنالك سبب مرجح للاعتقاد بأن قرار اغتيال الحريري لا يمكن أن يتم اتخاذه إلا بموافقة الضباط الأمنيين رفيعي المستوى ولا يمكن أن ينظم دون التواطؤ مع نظرائهم في أجهزة الأمن اللبنانية". إن هذا في حد ذاته اتهام لكل جهاز أمن في أي بلد من العالم تقع على أرضه جريمة أو عملية إرهابية.

ويستند التقرير في ذات الفقرة، من بين ما يستند إليه في دعم هذه الفرضية، إلى المراقبة القائمة لاتصالات المرحوم الحريري من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية، في حين أن التقرير يذكر فرضية لكنه يهملها وهي قيام طرف ثالث بذات المراقبة.

ثالثاً، ولتأكيد الفرضيات التي يعتمدها التقرير لوضع سورية في دائرة الاتهام والشبهة، يعتمد كلياً على شهادات

تبينهم لأن المكان الذي جرت فيه اللقاءات كان تحت السيطرة الأمنية للأمم المتحدة. وبعد انتهاء هذه اللقاءات بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر أعلننا أحد المحققين بأن الفريق قد يعود لسماع شهود آخرين وردت أسماءهم خلال اللقاءات، وكان جواب سورية إيجابياً، غير أن اللجنة لم تعد إلى دمشق. وتجدد الإشارة إلى أن اللجنة طلبت عبر المستشار القانوني بعد مغادرتها دمشق تزويدها بمعلومات لاستكمال التحقيق، فقامت سورية بموافاة اللجنة بالأجوبة المطلوبة في حينه. إن كل ذلك يؤكد على أن سورية تعاونت تعاوناً كاملاً مع اللجنة، وبالتالي يدحض الاتهام بعدم التعاون.

وشكّت اللجنة في الفقرة ١٦ من تقريرها من أن وسائل الإعلام كان لديها ميل دائم نحو نشر الإشاعات وإذكاء التكهنات. وقد سبق لسورية أن شكّت من الحملة الإعلامية الموجهة ضدها بسبب التسريبات التي صدرت عن اللجنة وعن أوساط في الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، كنا نعتقد أن اللجنة ملتزمة بمبدأ سرية التحقيق، لكن هذا المبدأ تم خرقه مراراً قبل كتابة التقرير إضافة إلى أن التقرير يجد ذاته قد تم تسريبه إلى وسائل الإعلام قبل تسليمه إلينا.

ولا بد من التذكير بأن الاتفاق قد تم مع السيد ميليس، ونعتقد أنه كان هنالك وقت كافٍ كي تراجع اللجنة ما تم الاتفاق عليه وطلب تعديل الاتفاق بين الجهتين بما ينسجم مع توجهات اللجنة، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يطرح علينا.

لقد تعاونت سورية خلال الفترة الماضية مع اللجنة الدولية المستقلة بكل صدق وإخلاص، وكما ذكرنا سابقاً، فإن ذلك لم يكن نابعا من التزام سورية بالشرعية الدولية فحسب، وإنما أيضاً من رغبتها الجادة في كشف الحقيقة. وأود أن أؤكد أمامكم أن سورية ستواصل تعاونها مع هذه اللجنة خلال الفترة القادمة وتقديم أية معلومات يمكن أن تساعد على استكمال تحقيقاتها وعلى كشف الحقيقة.

يتهم التقرير سورية بأنها لم تتعاون بشكل كافٍ مع اللجنة. إن في هذا الاتهام تجنياً كبيراً على سورية. لقد وجهت سورية رسائل إلى رئيس لجنة التحقيق تعلمه فيها عن استعدادها للتعاون، وأوفدت ممثلاً عنها إلى جنيف للاجتماع معه في الموعد الذي اختاره هو من بين مواعيد اقترحت قبل صدور التقرير الإجرائي الأول. وعلى أساس هذا اللقاء، قام رئيس اللجنة وأحد مساعديه بزيارة سورية بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جرى خلالها الاتفاق على إجراءات مقابلة الأشخاص الذين طلبت اللجنة اللقاء بهم.

لقد ورد في الفقرة ٣٤ من التقرير في هذا الصدد أن السلطات السورية رفضت أن يتم اجتماع اللجنة بالأشخاص المذكورين في دولة أخرى "وأن هذه الاجتماعات تمت بحضور ممثل عن وزارة الخارجية السورية ومترجم و كاتب ضبط وأشخاص آخرين لم يكن يعرف مع من يعملون"، ليخلص التقرير في الفقرة ٣٥ إلى أن عدم تعاون الحكومة السورية مع اللجنة قد أعاق التحقيق وجعل من الصعب متابعته وفقاً للأدلة التي جمعها من مصادر شتى.

إن ذكر هذه الأمور مستغرب جداً وبجانب حقيقة ما جرى عليه من اتفاق مع رئيس اللجنة. فسورية عرضت أن تتم اللقاءات في الأراضي السورية في أي مكان تختاره اللجنة بحرية تامة. وقد أعربت اللجنة عن رغبتها في أن تتم اللقاءات قرب الحدود السورية - اللبنانية، وهذا ما حصل. وكان بإمكان اللجنة أن ترفض ذلك. كذلك في ما يتعلق بحضور ممثل من وزارة الخارجية، فالواقع هو أن هذا الممثل هو محام وعرض على رئيس اللجنة أن يحضر بصفته هذه، ولم يعترض السيد ميليس وكان بإمكانه أن يمنع ذلك وكان سيستجاب لطلبه. أما بالنسبة لحضور كاتب ضبط، فقد تم بناء على طلب السيد ميليس لكي يتسنى للشاهد أن يقرأ محضر شهادته وأن يوقع عليه باللغة العربية. أما الأشخاص الآخرون الذين يشير التقرير إلى وجودهم فعلى اللجنة أن

أن يناقش مجلس الأمن هذا التقرير في ضوء النقاط التي أثارناها، والتي أثار بعضها مئات المختصين والقانونيين والسياسيين في الكثير من دول العالم. فلبنان والمنطقة التي نعيش فيها يحتاجان إلى الهدوء ويحتاجان إلى الاستقرار وليس إلى العبث بأمنهما وإضافة المزيد إلى معاناتهما. وأود أنؤكد لكم في نهاية بياني أن سورية ستبذل كل جهد من أجل استقرار لبنان لأن ذلك يقع في جوهر استراتيجيتها وتطلعات الشعبين الشقيقين اللبناني والسوري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية

العربية السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وفقا لتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى عقد مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.

لقد أعلن السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، "أن سورية بريئة من هذه الجريمة وأنها على استعداد لملاحقة أي سوري يثبت بالدليل القاطع علاقته بها وتقديمه إلى المحاكمة"، لأن سورية هي المتضرر الأساسي من هذه الجريمة خاصة وأن العلاقات التي قامت بين سورية والمرحوم الحريري منذ منتصف الثمانينات كانت علاقة تعاون واحترام، الأمر الذي أكده المرحوم شخصيا في لقاءه الصحفي مع جريدة السفير اللبنانية قبل دقائق من اغتياله بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

أخيرا، لقد أقر تقرير لجنة التحقيق الدولية بأن أمامها برنامج عمل طويلا، وأنها تعتبر أن جميع الأشخاص، بمن فيهم من وجهت إليهم الاتهام، أبرياء. وما دامت الأمور على هذا النحو، فإنه كان يتوجب على اللجنة ألا تضع أيا كان في دائرة الشك والاتهام، وأن تكتفي في هذه المرحلة من عملها بتقديم تقرير إجرائي ريثما تكتمل تحقيقاتها في محاور البحث التي أشارت إليها في تقريرها وإقامة الدليل على صحة اتهاماتها. وانطلاقا من كل هذه الحقائق فإننا نتطلع إلى